بيان صحافي لعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي، بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، تطالب فيه جميع الهيئات الحقوقية والدولية بتحمّل مسؤولياتهم الأخلاقية والإنسانية والقانونية والسياسية تجاه قضية الأسرى العادلة، والتدخل العاجل للضغط على إسرائيل وإجبارها على الإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين، وخصوصاً في ظروف خطر انتشار فيروس "كورونا" داخل سجونها*

٢٠٢٠/٤/١٦

طالبت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د. حنان عشراوي، الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، والأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية، وجميع الهيئات الحقوقية والدولية، إلى تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية والإنسانية والقانونية والسياسية تجاه قضية الأسرى العادلة، والتدخل بشكل عاجل للضغط على إسرائيل وإجبارها على الإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين دون قيد او شرط، وخصوصا في هذه الظروف الحرجة التي يواجهون فيها خطر انتشار فايروس "كوفيد ١٩" داخل سجونها.

وقالت عشراوي في بيان صحفي باسم اللجنة التنفيذية، لمناسبة يوم الأسير الفلسطيني: "في الوقت الذي يواجه فيه العالم وباء فايروس" الكورونا" ويكافح من اجل إنقاذ البشرية جمعاء من هذا الخطر الذي يهدد وجودنا، تواصل سلطات الاحتلال استهتارها المتعمد بحياة الاسرى في زنازينها التي تفتقر لأدنى مقومات الصحية العامة، عبر الاستمرار في إجراءاتها التعسفية بحقهم بما في ذلك امتناعها في ظل هذه الجائحة عن اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة ورفضها تطهير وتعقيم السجون وتجاهلها اجراء اختبارات فحص الفايروس للأسرى رغم الاكتظاظ الذي تشهده السجون ووجود المئات من الاسرى المرضى والاطفال والنساء وكبار السن ممن تجاوز بعضهم ٧٠ عاماً".

وأضافت: "إن إسرائيل بإهمالها الصحي للأسرى ومصادرتها حقهم في الحرية وانتهاجها لمختلف أشكال التعذيب وتشريعها قوانين ومشاريع قوانين تعسفية ضدهم، وتعريض حياتهم للخطر تنتهك الأعراف والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها اتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة سنة ١٩٤٩، واتفاقية فيينا ومؤتمر لاهاي عام ١٩٠٧، وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية عام ١٩٦٠، الامر الذي يستدعي تحركا عاجلا لفتح السجون الاسرائيلية امام العالم، وإخضاع حكومة الاحتلال وإدارة السجون والمعتقلات للتفتيش والرقابة والمساءلة على انتهاكاتها، وضمان انطباق القانون الدولي والقانون الانساني الدولي على الأسرى الفلسطينيين".

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية

http://www.plo.ps/article/52585/

وأكدت على أن ممارسات دولة الاحتلال الإجرامية تجاه أسرانا وانتهاكها المستمر لحقوقهم المكفولة في القوانين الدولية التي وصلت إلى حد قتل الأسرى مباشرة وإهمالهم طبيا، وخصم مخصصات رواتبهم من عائدات الضرائب، واستغلال معاناتهم وتحويلها الى مصدر لكسب الأموال لن تمر دون محاسبة ومساءلة قانونية وسياسية في المحاكم والمحافل الدولية.

ولفتت في ختام بيانها الى أن إقرار المجلس الوطني الفلسطيني، عام ١٩٧٤ خلال دورته العادية، يوم السابع عشر من نيسان من كل عام يوما وطنيا للوفاء للأسرى وتضحياتهم، يأتي في إطار مواصلة نهج منظمة التحرير الفلسطينية القائم على نصرة أسرانا البواسل ومساندتهم ودعم حقهم بالحرية، والوقوف إلى جانبهم وجانب ذويهم، مشددة في هذا الصدد على موقف القيادة الثابت في الدفاع عن حقوقهم وصون كرامتهم وضمان تحريرهم وعودتهم لبيوتهم وذويهم.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/